# حقوق الإنسان والبيئة

# التجارب الناجحة في
# المجتمع المدني بالعالم العربي

أحمد حجاج

موضوعي حقوق الإنسان والبيئة وأبعادها الدولية والإقليمية الوطنية من الموضوعات الحديثة نسبيا. فمنذ خمسون عاما لم يكن هناك هذا الزخم الواضح الذي نشهده الآن سواء بحقوق الإنسان أو البيئة، ولكن العقود الأخيرة شهدت اهتماما كبيرا بهما من جانب المجتمع الدولي وانتقل ذلك إل البعد الوطني أيضا. هل لم يكن هناك أي فكرة عن حقوق الإنسان أو احترام لها قبل ذلك؟ بالطبع لا، فالأديان السماوية الثلاثة ركزت على ضرورة احترام حق كل إنسان و اعتبرت ذلك جزءا لا يتجزأ من الدين عبورا إلى مبادئ الثورة الفرنسية الخ..، ولكن لم يحتل احترام حقوق الإنسان هذه الأبعاد التي نراها الآن، سوى بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ويلات كثيرة عانى منها عشرات الملايين بوجه خاص. والأمر لذلك بالنسبة للبيئة.

هناك قناعة الآن إن انتهاك حقوق الإنسان في بلد ما لم يعد أمرا قاصرا على حكومة وشعب هذا البلد، ولكن ذلك يتعدى إلى المجتمع الدولي بأسره الذي أصبح يتمتع الآن بما يسمى "الحق في التدخل" أو "التدخل الإنساني" إذا لم تستطع – أو لم ترد – حكومة أي دولة حماية سكانها وضمان حقوقهم. صحيح أن هذا المبدأ يساء استغلاله ويستخدم لأغراض سياسية للتدخل أو لغزو بعض الدول من قبل الدول الكبرى – والآن حتى تلك المتوسطة أو الصغيرة – بحجة حماية حقوق الإنسان في دول مجاورة أو بعيدة، و لكن المجتمع الدولي أصبح يؤمن بان الحكومات لا تستطيع التستر إلى ما لا نهاية وراء ستار السيادة الوطنية وتنتهك حقوق مواطنيها بمأمن عن هذا المجتمع أو حتى مراقبة جمعيات حقوق الإنسان الدولية.

ذات الشيء أصبح ينطبق أيضا على موضوع البيئة، فلا تستطيع أي دولة أن تحتج، إن تلويث البيئة داخل حدودها هو شأن من شئونها الداخلية ليس لأي دولة أخرى أو حتى للمجتمع الدولي علاقة به. لم يعد الأمر كذلك والدليل على ذلك هو التقرير الأخير الذي نشره مؤخرا أكثر من ألفي عالم عن التغير المناخي الذي اعتبر إن كل الدول بلا استثناء مسئولة بدرجة ما عن ظاهرة الاحتباس الحراري الذي سيقود العالم خلال مائة عام إلى كارثة بيئية خطيرة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نخلص إلى علاقة حقوق الإنسان بالبيئة، أو يمكن القول إن "البيئة" والحفاظ عليها هي من صميم حقوق كل إنسان، إذ إنها تؤثر على صحته ومعيشته

(تدهور خصوبة الأرض) هو وأسرته والمجتمع الذي يعيش فيه وحقه في هواء نظيف أو مياه نظيفة مثلا. ولا يمكن إنكار أن التقدم الاقتصادي بل والاجتماعي مرتبط بالحفاظ على البيئة ، ولـــو إن ذلك لم يصبح بعد قناعة أكيدة في كثير من الدول النامية بصفة خاصة.

ولشرح العلاقة بين حقوق الإنسان و البيئة أود أن اعرض فيما يلي الدراسة التي أعدها مؤخرا عدد من المشرعين المصريين لإدخال تعديل على الدستور المصري بتضمين مـــادة خاصـــة بالبيئة. تقول هذه الدراسة بشأن اقتراح بإضافة مادة جديدة إلى الدستور ما يلي:

لما كان حق المواطن في بيئة صالحة حقا أساسيا و كان الالتزام بحمايتها واجبا عاما فقـــد أولت القيادة السياسية اهتماما متزايدا بحماية البيئة و قد أكد السيد الرئيس دائما على أن الحفاظ على البيئة لم يعد رفاهية و إنما أصبح قضية تتوقف عليها قدرة الإنسان المصري على التمتع بحيـــاة آمنة و صحة جيدة تتيح له أن ينتج وأن يبدع.

وتشهد مصر في الحقبة الأخيرة نماء ورواجا في الاستثمارات والمشروعات المختلفة وقـــد يكون من المناسب توجيه جانب من هذه الاستثمارات إلى صحة الإنسان و عافيته، فهـــو خـــير استثمار، حيث لا تؤتي تلك المشروعات ثمارها كاملة إذا ما كان الإنسان غير متمتع بصحة جيدة و لياقة بدنية كاملة. والحفاظ على البيئة بمشتملاتها من هواء وماء وتربة يحقق للإنسان كل ذلـــك ويحقق له المشاركة بفاعلية في هذه الاستثمارات ويمتد ليكون عنصرا من عناصر تحقيـــق الأمـــن القومي للبلاد.

وحق المواطن في العيش في بيئة نظيفة حق أساسي ويتضامن الجميع في شأنه وتعمل كـــل الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية و الأفـــراد علـــى تحقيقه ولقد اهتمت مصر بشئون البيئة وحمايتها وكانت أول دولة عربية وأفريقية تولي اهتمامـــا كبيرا بهذا الموضوع فأصدرت التشريعات البيئية التي تحمي الطبيعة والموارد الطبيعية منذ أكثر من ربع قرن والقوانين التي تحمي أوجه الحياة في البيئة المصرية و تضمن نقائها حفاظا علـــى صـــحة الإنسان.

وانضمت مصر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتشارك بفاعليـــة في أنـــشطة وكـــالات وأجهزة الأمم المتحدة المختصة بحماية البيئة واستضافت العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت لهذا الغرض، وتنفذ برامج تعاون دولي مع العديد من الدول في مجال حماية البيئة البحرية والبرية.

ولقد تزايد اهتمام كافة دول العالم ومنظماته الدولية بحماية البيئة الطبيعية و يتم تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانياتها لتحقيق تلك الحماية وأصبح الحفاظ على البيئة مبدأ هاما من المبادئ التي تنص عليها الإعلانات العالمية والمواثيق والمعاهدات الدولية بحسبان أن المـــؤثرات علـــى البيئـــة وملوثات مكوناتها لا يقتصر على إقليم دولة معينة وإنما يمتد ليشمل العديد من الدول يؤثر فيهـــا ويتأثر بها ومن ثم لابد من تضافر الجهود الدولية لضمان نقاء الطبيعة وحماية البيئـــة لتـــنعم بهـــا الأجيال في الحال والاستقبال.

ولأن التشريعات البيئية تواجه صعوبات في التطبيق في العديد من الدول لاعتقاد خـــاطئ من البعض إن تلك التشريعات تضيف أعباء وتكاليف على المشروعات الاستثمارية و تضع قيودا عليها بما يعوق التنمية، فلقد حرصت دول عديدة على تضمين دساتيرها نصوصا تحقق حماية البيئة و تؤكد على حق الشعوب في الحياة والتمتع ببيئة نظيفة، ومن أمثلتها فنلندا، اليونان، البرازيـــل، الهند، الصين، روسيا، البرتغال، جنوب أفريقيا وغيرها.

ومصر تحرص قيادتها السياسية على تحقيق أمن الوطن وحماية صـــحة المـــواطن وحقوقـــه الأساسية ومنها حقه في الحياة والتمتع ببيئة نظيفة، لكل ذلك نرى – ونحـــن ننظـــر في إجـــراء تعديلات دستورية هامة – أن نفرد نصا جديدا في الدستور ينص على ما طالب به السيد الرئيس ويضمن تحقيق الفاعلية للتشريعات البيئية من ناحية، ويكفل حماية أكيدة للبيئة من ناحيـــة ثانيـــة ويحقق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة ومقتضيات حماية البيئة من ناحية أخرى.

ويقترح النص التالي:

"الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية واجب وطني ومسئولية مـــشتركة للجميـــع، وللمواطن الحق في العيش في بيئة نظيفة، وتكفل الدولة تحقيق التوازن بـــين متطلبـــات التنميـــة المستدامة والحياة في بيئة صحية سليمة".

انتهى النص والتعليق الوحيد هو مدى التزام أي حكومة سواء في مصر أو العالم العربي بما تنادي به من الحفاظ على البيئة وحمايتها من أجل مصلحة كل المواطنين. المخطط يقول أن ذلك يقتضي اعتمادات ضخمة لا توجد في الميزانية وأنه يجب على الدولة أن توائم ذلك طبقا لإمكانياتها وإلا تقلد فقط الدول الغنية بإمكانياتها المادية الكبيرة. جمعيات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأفراد أنفسهم يطالبون بالكثير في نفس الوقت مع التأكيد أن هذه القضية حيوية بالرغم من كل تكاليفها. ولكن هل الأفراد على استعداد لتحمل كل هذه التكاليف المطلوبة التي ستؤدي إلى الإقلال من خدمات أخرى هم في حاجة ماسة إليها (التعليم – الصحة – المواصلات الخ...) هذا السؤال يبقى دون رد حاسم!!

إن التنمية المستدامة في أي دولة والتي تهدف إلى رفاهية الشعوب وضمان حقوقها تستند إلى ثلاث دعائم رئيسية هي التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة التي توفر الموارد الطبيعية والخدمات الايكولوجية التي تعتمد عليها برامج التنمية. صحيح في نفس الوقت أن غالبية الدول وبالذات في العالم النامي تواجه العديد من المشاكل البيئية نظرا للزيادة المضطردة في عدد السكان والتوسع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تفي بمتطلبات هذه الزيادة السكانية الأمر الذي أدى إلى الضغط الشديد على الموارد الطبيعية. ولذلك فان الحديث عن البيئة لا يركز على قضايا التلوث فقط وإنما على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المختلفة.

وإذا كنا قد تحدثنا عن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة على المستوى الوطني، يجب أن نتحدث أيضا عن هذه العلاقة على المستوى الدولي. فلاشك أن الدول الصناعية في الشمال تنتهك حقوق الإنسان في العالم النامي (الذي يشكل أغلبية سكان العالم) عن طريق ما تنتجه من غازات عادمة مما آثر على ما نشهده الآن من التغير المناخي الذي سيطال شعوب الدول الفقيرة في المقام الأول التي تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من مقاومة هذه الظاهرة. بل وصل الأمر بهذه الدول الأنانية إلى مطالبة شعوب الدول الفقيرة بتحمل فاتورة معالجة هذه الأزمة والإقلال من تصنيعها الذي يحقق خلق فرص عمل لمجتمعاتها. كيف إذا على ضوء ما تقدم أن نضمن العلاقة بين حقوق الإنسان و البيئة. الأمر ليس بالبساطة التي يتصورها البعض، فحتى شعوب بعض الدول

تري أنه في ضوء زيادة معدلات الفقر و البطالة فان ايلاء موضوع الحفاظ على البيئة (وتكاليفه) لا يجب أن يكون عائقا نحو إنشاء صناعات جديدة حتى ولو كانت ملوثة ما دامت ستضمن إيجاد فرص عمل جديدة. ونرى هذه التجربة في بعض الدول الأسيوية مثل الصين التي أرادت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا دون الأخذ في الاعتبار "كثيرا" بالنواحي البيئية. ولكن حتى هذه الدول أدركت في السنوات الأخيرة أن هذا النمو السريع وما يصحبه من فرص عمل جديدة لمواطنيها سيكون مضرا في المدى الطويل إذا لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان. بل أن شعوب هذه الدول بدأت تطالب حكومتها بذلك (ولكن بعد ارتفاع معدل دخلها).

الأمر إذا يقتضي عدة أمور:

١- زيادة الوعي البيئي للمواطنين (عن طريق المدارس ووسائل الإعلام) وعلاقة ذلك بحقوق كل مواطن وأن هذه الحقوق تضامنية أي لا يصح أن يتمتع بها نفر محدود فقط على حساب الأغلبية. وينسجم مع ذلك الاهتمام بالجماعات الأهلية لحماية البيئة، إذ لا تستطيع الدولة أن تفعل كل شيء.
٢- دور المرأة في هذا الصدد سواء داخل الأسرة (التوعية – النظافة – الخ..) أو المجتمع.
٣- إصدار التشريعات الحازمة التي تضمن أن المنشآت الجديدة التي تقام لن تضر بصحة المواطنين مثلا.
٤- التعاون في المجال الدولي خاصة وأن موضوعات البيئة أصبحت موضوعات دولية تؤثر على المواطنين – وحقوق الإنسان – في مختلف الدول.

# بداية الطريق لحقوق الإنسان

صلاح الحجار

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الجمعيات الأهلية والجهات المؤسسية التي تنادى بمبادئ حقوق الإنسان دون إدراج البعد البيئي أو البعد التنموي ضمن أولوياتها. هذا على الرغم من أن البيئة السليمة والتنمية المستمرة من أهم مبادئ حقوق الإنسان، كما ذكر ذلك ضمنياً أحد فلاسفة علم الاجتماع في القرن الماضي – أبراهام مسلو – عندما وضّح الاحتياجات الأساسية التي بدونها لا يستطيع إنسان أن يحيا أو ينتج بكفاءة. ومن بين الاحتياجات الرئيسية لأي إنسان أن نوفر له ماءً نظيفاً ليشربه وهواءً نقياً ليستنشقه وغذاءً آمناً ليأكله، وفرص عمل مكافئة ليحصّل قوته وقوت من يعول. وهذا ما أناقشه في هذه الورقة.

إذا ما نظرنا إلى الميزانية المخصصة للعلاج الصحي في الدول العربية، وتحديداً ميزانية وزارة الصحة في مصر، نجدها تفوق الثلاثين مليار جنيه. هذا المبلغ الهائل يستوجب منّا وقفة فاحصة لتأمل الأمراض التي خُصص من أجلها هذا الرقم. إننا عندئذٍ سنجد أن أكثرها من الأمراض التي تنتج عن التلوّث البيئي مثل السرطان والفشل الكبدي والفشل الكلوي وغير ذلك. إن أحد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى تلوث الهواء: حرق قش الأرز وحطب القطن في الدلتا، وحرق سفير القصب في الصعيد – خاصةً في قنا وأسيوط وأسوان – وحرق قش السمسم في المنيا، وحرق حطب الذرة في سوهاج، وحرق الحشائش العائمة وورد النيل على طول مجرى النيل...الخ. وهو ما يلجأ إليه الكثيرون، البعض للتخلص منها باعتبارها من "المخلفات"، والبعض الآخر يدعي أن حرقها قد يساعد على تسميد الأراضي، (وهو ادعاءٌ يُناقض العلم حيث أن حرق هذه المواد يؤدي تباعاً إلى حرق المادة العضوية، فلا يتبقى منها إلا الرماد، وما يحدث بالفعل هو تدهور التربة الزراعية نتيجة لعملية الحرق). والبديل الأفضل من هذا كله هو اعتبار هذه "المخلفات" مصادر للموارد الطبيعية التي يمكن استخدامها والاستفادة منها. إننا بالفعل يمكننا تجنّب الآثار السلبية المُهلِكة التي تنتج عن الطرق المتبعة حالياً للتخلص من مخلفاتنا، بل والأكثر من ذلك، استخدام هذه المخلفات وتحصيل الفائدة الاقتصادية والتنموية من جراءها! لكنّ هذا يتطلبُ منا تبني وإتباع إستراتيجية قومية تشجع وتدعم ذلك، بدلاً من تكريس الجهود على بعض المشروعات العشوائية التي من شأنها أن تفيد البعض دون الغالبية العظمى. وهذا الأمر يصبح أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً إذا ما علمنا أن هذه المخلفات (الزراعية والحشائش العائمة) تقدّر بملايين الأطنان سنوياً (أربعين مليون طن في مصر).

ودعوني أنتقل إلى جانب آخر من جوانب التلوث: التلوّث المائي. إن صرف مياه الصرف الصحي "المجاري" في الترع والقنوات المائية من أهم مسببات تلوث المياه. وكثيراً ما يحدث ذلك في المناطق القروية والصعيد. وهذا يؤدي ليس فقط إلى تلوث المياه، ولكن أيضاً إلى القضاء على الأحياء المائية والثروة السمكية في تلك القنوات. والعجيب أننا بعد تلويث المياه وإماتة الأحياء السمكية فيها (وهو الأمر الذي يؤدي إلى تلوّث من نوع آخر نتيجة فساد وتحلل الأجسام العضوية الميتة)، نقوم بضخ هذه المياه إلى محطات تنقية مياه الشرب ومعالجتها بالشبه والكلور كي تكون "صالحة للشرب"! وهنا أيضاً تحدث نتيجة عكسية، حيث تتفاعل هذه المواد العضوية مع الكلور مكوّنة مجموعة من المواد الكيميائية تعرف بـ (الهيدروكربونات المكلورة أو الألدهيد) تشكّل خطراً على الصحة العامة نظراً لأنها مسرطنة.

والواقع أننا يمكننا معالجة كلاً من المخلفات العضوية التي يتم حرقها مسببةً تلوث الهواء، ومياه الصرف الصحي المسبب الرئيسي لتلوث المياه والاستفادة منها من خلال منظومة إدارية جيدة وتكنولوجيا حديثة في مُتناولنا في الوطن العربي. يمكن أن ننتج سماداً عضوياً نستخدمه في الزراعة العضوية لإنتاج محاصيل خالية من التلوث، إذا جمعنا هذه "المخلفات" وخلطناها ببعض الإضافات الكيميائية والعضوية التي تحسّن الجودة وتقضي على الميكروبات المعدية والفيروسات التي تسبب أضراراً جسيمة للتربة والإنسان. وهذا ما سأوضحه بالتفصيل في هذه الورقة ليكون نقطة البداية في الطريق إلى مياه صالحة للشرب وهواء نقي للاستنشاق وغذاء خالٍ من التلوث بالإضافة إلى حوالي ١,٥ مليون فرصة عمل دون أعباء تذكر على الدولة. وتعتبر هذه الأمور، كما ذكرت، من أهم مبادئ حقوق الإنسان. وأدعو جميع الجمعيات الأهلية والمهتمة ليس فقط بحماية البيئة ولكن أيضا بحقوق الإنسان إلى تبنيها والضغط على المؤسسات الحكومية لوضعها في إستراتيجية الدولة حتى يتم التخطيط من أجل تحقيقها برشد بدلاً من التنفيذ العشوائي، وخاصةً أن كل هذه "المخلفات"، أو بمعنى أصح الموارد الطبيعية، تقدر بملايين الأطنان وتوجد في جميع محافظات مصر دون استثناء. يجب علينا أن ننشئ صناعة جديدة في الوطن العربي، وخاصة في مصر، تلك هي صناعة الأسمدة العضوية. ويجب أن يحدث هذا في إطار إستراتيجية قومية بدلاً من الصناعات العشوائية والفردية المنتشرة في مناطق متفرقة من وطننا. إن هذا حتماً سيساعد على سد النقص الذي نعانيه في الأسمدة الكيميائية في جميع بلاد الوطن العربي، وعلى رأسهم مصر، وسينتج علاوة على ذلك فائضاً من الأسمدة التي يمكن تصديرها للخارج.

**وختاماً، أكرر أملي في أن تكون هذه الورقة بداية الطريق لتحقيق أساسيات حقوق الإنسان، التي بدونها لن نحيا حياة سلمية، من هواء نقي وماء نظيف وغذاء آمن وصحي، بالإضافة إلى إيجاد أكثر من ١,٥ مليون فرصة عمل ومنتجات للسوق المحلي وأخرى للتصدير. وأكرر ضرورة تبني إستراتيجية قومية لوضع خطة شاملة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية.**